ناقشت أيضاً حسابها الختامي عن السنتين الماليتين المنتهيتين 2018 /2019 و 2019 /2020

«الميزانيات» : مليار و126 مليون دينار المصروفات الفعلية لجامعة الكويت خلال عامين

الملا : انخفاض التقديرات عن المصروفات الفعلية بسبب جائحة «كورونا»

اللجنة رصدت عدداً من الملاحظات على تفعيل قانون الجامعات الحكومية منها تأخر إصدار اللائحة التنفيذية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ، خلال اجتماعها أمس الأول الثلاثاء، ميزانية جامعة الكويت للسنة المالية الجديدة 2022/2021 وحسابها الختامي عن السنتين الماليتين المنتهيتين 2019/2018 و2020/2019.

وقال رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في بيان صحفي، إن مصروفات الجامعة الفعلية في السنة المالية 2019/2018 بلغت ما يقارب 566 مليونا، أما مصروفاتها الفعلية للسنة المالية 2020/2019 فبلغت نحو 560 مليون د.ك ، بينما قدرت مصروفاتها للسنة المالية الجديدة 2022/2021 نحو 486 مليون دينار.

وأشار الملا إلى أن انخفاض التقديرات عن المصروفات الفعلية يرجع إلى انخفاض تقديرات المشاريع، والتي تأثر الصرف عليها بسبب جائحة كورونا التي اثرت على سرعة الانجاز ما ينعكس على حجم المبالغ المرصودة لتلك المشاريع.

أضاف أن اللجنة تبين لها وجود عدد من الملاحظات على تفعيل القانون 76 لسنة 2019 بشأن الجامعات الحكومية ، منها تأخر إصدار اللائحة التنفيذية وتجاوزها المدة المقررة في القانون المحددة بـ 6 أشهر.

وأوضح أن الجامعة أبدت تأييدها أن القانون يحتاج إلى مراجعة شاملة، حيث إن تطبيقه بهذا الشكل سيؤدي إلى مزيد من البيروقراطية، كون أن هناك مجلس جامعات حكومية ومجلس جامعة ومدير جامعة ومجلس كلية ومجلس قسم ولكل منهم اختصاصاته ما يطيل الدورة المستندية.

وقال الملا إن اللجنة استفسرت عن أمورعدة منها اعتماد معايير الشفافية والحوكمة لاستقطاب الاساتذة الجامعيين التي نص عليها القانون، ووجود ازدواجية في الاختصاصات بين مجلس الجامعة ومجلس الكلية بالنسبة للتعيين

أضاف أن اللجنة انتقلت بعد ذلك إلى مناقشة قوة العمل الأكاديمي في الجامعة، حيث تبين للجنة أن هناك انخفاضا كبيرا في أعضاء هيئة التدريس بدلا من زيادتهم.

وأكد أن هناك استحقاقات على جامعة الكويت كون أنها مقبلة على تشغيل مدينة جامعية ضخمة بحجم مدينة صباح السالم الجامعية وكذلك هي المصدر الرئيس لأعضاء هيئة التدريس لأي جامعة حكومية تنشأ في المستقبل.

وأوضح أن اللجنة تطرقت بعد ذلك إلى عدم فاعلية مكتب التدقيق في أداء مهامه، حيث إن فاعلية التدقيق سوف تحد من الملاحظات التي تسجلها الجهات الرقابية على الجامعة، وتم استعراض أبرز الملاحظات والامتناعات التي وردت في تقرير جهاز المراقبين الماليين.

وأشار الملا إلى أن اللجنة طلبت ضرورة تلافي تلك الملاحظات والامتناعات، خصوصا أنها متكررة خلال السنوات السابقة.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت الملاحظات على المكاتب الاستشارية وآلية التعامل مع ايرادات تلك المكاتب والتي تخالف فيها القانون والدستور، كونها تخصص إيرادات تلك المكاتب لوجة معين من أوجه الصرف وهو مكافآت القائمين على تقديم الخدمات الاستشارية من أعضاء هيئة التدريس.

وأكد أن الجامعة وعدت بانتهاء غالبية تلك الملاحظات مع تفعيل قانون الجامعات الجديد، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الجهات الرقابية عند إعداد اللائحة التنفيذية.

وقال الملا إن اللجنة تطرقت إلى ملاحظات ديوان المحاسبة على المراكز المستقلة التي تتبع الجامعة، وكان أبرزها اعتراض أحد تلك المراكز على تنفيذ قرار وزاري بحجة أنه يعارض لائحة المركز.

وبين ان ما أقره القرار الوزاري هو ما تطالب به الجهات الرقابية، من قيد وإثبات للإيرادات التي تحصلها تلك المراكز إلى حساب جامعة الكويت في البنك المركزي بدلا من الاحتفاظ بها في حساباتها البنكية التي تم فتحها من دون أخذ موافقة وزارة المالية.

وأشار إلى أن هناك ملاحظات سجلت على المكتب الثقافي في لندن، ومن أهمها عدم استخدام النظام المعتمد لدى المكتب والذي يتم التعامل عن طريقه لجميع طلبة الجهات الحكومية الأخرى، وإدخال بيانات ومصروفات الطلبة باستخدام برنامج اكسل وهو ما يمكن ان يعرض هذه البيانات للتلاعب او التغيير.

وشدد الملا على ضرورة تلافي ملاحظات الجهات الرقابية والعمل على تفعيل قانون الجامعات الجديد، وتقديم أي تعديلات مقترحة من خلال القنوات الرسمية لتتم مناقشتها في اللجنة المختصة.

استفسرنا عن معايير الشفافية والحوكمة التي نص عليها القانون لاستقطاب الأساتذة الجامعيين

الغانم يعزي النائب أبوصليب بوفاة شقيقته

مرزوق الغانم

سعود أبوصليب

تقدم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بأحر التعازي وصادق المواساة للنائب سعود سعد أبوصليب وإخوانه خالد ومحسن ومحمد وفهد لوفاة شقيقتهم.

وقال الغانم: «كما نشاطر آل أبوصليب الكرام العزاء بوفاة الفقيدة، سائلين المولى عز وجل أن يغفر لها ويرحمها ويلهم أهلها وذويها جميل الصبر والسلوان».

أعرب عن أمله في أن يتم إقرار القانون

الديحاني : 7 نواب تقدموا بطلب لإدراج «العفو الشامل» في أول جلسة مقبلة

فرز الديحاني

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه و6 من النواب بطلب لإدراج تقرير لجنة الشؤون التشريعية في شأن العفو الشامل، عن بعض القضايا في أول جلسة قادمة.

وقال الديحاني إن الطلب ينص على أن تتم مناقشة التقرير والتصويت عليه بعد بند الرسائل، معربا عن أمله في أن يتم إقرار القانون بأول جلسة قادمة.

وأوضح أن الطلب موقع من 7 نواب هم بالإضافة إليه النواب مبارك العرو، وفايز الجمهور، ود. صالح المطيري، ومساعد العارضي، ود. خالد العنزي، وسلمان العازمي.

«الداخلية والدفاع» تناقش اليوم إنشاء لجنة عليا للانتخابات وضوابط تمويل الحملات والتصويت بالخارج

تناقش لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية اليوم بندين رئيسيين الأول يتعلق بالمشروع الحكومي في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم "35" السنة 1962 المقدم من الحكومة والتعديلات المقدمة عليه من قبل النائب الدكتور حسن جوهر وعددها 31 تعديلا، بالإضافة إلى الاقتراح بقانون بإلغاء قانون المسيء المقدم من النائب مرزوق الخليفة والمدعم بتقرير اللجنة التشريعية البرلمانية التي أبدت موافقتها عليه.

وتضمن المشروع الحكومي بشأن الانتخابات تعديلات جذرية على قانون الانتخابات البرلمانية، في مقدمتها إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وضوابط تمويل الحملات الانتخابية وتصويت الكويتيين المقيمين بالخارج.

الخليفة يسأل وزير الخارجية عن القروض الممنوحة للدول العربية والأجنبية

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالا إلى وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، طلب فيه تزويده بـ «ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع بيان قيمة القروض التي منحت للدول سواء كانت عربية أو أجنبية، على أن يكون بيان قيمة قرض كل دولة على حده مبينا به تاريخ منح القرض ومدة السماح ونسبة الفائدة وتاريخ الاستحقاق وقيمة القروض المسددة من كل دولة على حدة والقروض غير المسددة لغاية تاريخه».

بدر الحميدي يسأل وزير المالية عن العوائق التي حالت دون تحويل «الخطوط الكويتية» إلى شركة مساهمة

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا برلمانيا لوزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عن الأسباب أو العوائق التي حالت دون تنفيذ أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة عامة إلى الآن.

وقال الحميدي في سؤاله: «ما هي الأسباب التي أدت إلى نقل الإشراف على المؤسسة لأكثر من جهة خلال أحد عشر عاما دون أن تقوم أي منها باستكمال إجراءات تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة؟ وما هي المبالغ التي ترتبت على تأخير تنفيذ القانون ووصلت بخسائر الشركة إلى أكثر من مليار وأربعمائة مليون دينار كويتي؟ وما هي الأسباب التي دعت إلى إصدار قرار بإجراء إتمام التحويل إلى شركة مساهمة لمدة تتراوح من 5 – 7 سنوات؟»

وأضاف: «لماذا لم تشكل إجراءات التحويل على ضوء الدراسة التي تطلبت من خمس إلى سبع سنوات وانقضاء المدة دون إجراء؟ ومتى يتوقع إتمام إجراءات تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة وفقا لأحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 المشار إليه ووفقا للقواعد المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم 356 / رابعا لسنة 2008 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون؟»

وطلب الحميدي «أن تكون الإجابة مشفوعة بكل ما يتطلبه البيان من أوراق ومستندات ومكاتبات ذات صلة بما ورد بالسؤال».

طلب توضيح المشمولين والآثار القانونية المترتبة على عدم الالتزام

القطان: التهاون ملحوظ بتطبيق دوام الـ 30 في المئة بـ «الجهات الحكومية»

علي القطان

تقدم النائب علي القطان بسؤال برلماني لتوضيح مدى التزام الوزارات والجهات الحكومية بالنسبة التي قررها مجلس الوزراء من دوام 30 في المئة من قوة العمل.

وطلب القطان توضيح المشمولين من عدمه بالقرار والآثار القانونية المترتبة على عدم الالتزام، وما إذا كان هناك تمييز في التطبيق، لافتا إلى التهاون في تطبيق قرار مجلس الوزراء.